حين يقول الحبّ كلمته

بسمة النسور

تتعرّض النساء في مجتمعاتنا التقليدية النمطية المُتخلّفة للنقد الشديد، وللسخرية والاستهزاء، إذا ما قرّرن الاقتران برجال يصغرونهن سنّاً. ويُنظر بعين العطف والشفقة للرجل المخدوع المُضلَّل، الذي تورَّط في صفقة خاسرة كهذه، وتكون دوافعه بالنسبة للمجموع مثار شكّ وريبة، فلا يستبعدون فكرة الطمع بثروة المرأة إذا كانت ميسورة الحال، أو ذات موقع اجتماعي رفيع، أو صاحبة شهرة في مجالها.

وقد حدث أنْ تعرّضت المُخرجة السورية رشا شربتجي (47 عاماً) لعاصفة من النقد والتجريح بسبب زواجها من ممثّل يصغرها بعشرين عاماً. وعلّق كثيرون بأنّ الشابّ الوسيم طامعٌ في نفوذها مُخرجةً قادرةً على تحقيق نجوميته بزمن قياسي. كذلك. تكرّر الأمر مع الممثّلة الأربعينية نادين تحسين بيك، حين تزوّجت هي الأخرى ممثّلاً تكبره بعشرين عاماً، فلم تسلم من السخرية والتعليقات المسيئة والانتقادات اللاذعة. إذ وضع أصحاب التعليقات العبقرية احتمالية الطمع في الثراء والشهرة. واستبعدوا تماماً احتمالية أكثر بساطةً مثل الوقوع في الحُبّ، الذي يُلغي الفوارق، ويُقرّب الأرواح، ويلوّن الحياة، ويُضفي عليها الألق والتجدّد والحيوية، ويجعل المستحيل ممكناً. المغارفة أنّنا لو عكسنا الأمر واقترن رجلٌ خمسينيٌّ مثلاً بعشرينية، فإنّ الجميع سوف يغبطه، ويعتبره رجلاً حكيماً انطلاقاً من المثل الشعبي الذكوري «يا ماخذ الزغار يا غالب التجّار». وبديهيٌّ أنّ هذا المثل ينطبق على معشر الرجال حصراً، ولا يحقّ للنساء، بالمنطق الذكوري البائس أن يغلن أحداً، بل عليهن أن يبقين مغلوبات مصادرات الإرادة مُقيّدات القرار، وإلا حصل وأغرمت إحداهن برجل يصغرها سنّاً، فعليها أن تكبت مشاعرها وتدوسها بالجزمة اتصياعاً لجملةٍ تقاليدَ بائسةٍ تستكثر عليها الفرح.

لا أظنّ أنّ الأمر يختلف كثيراً في الثقافة الغربية رغم مظاهر التقدّم والحضارة ووهم المساواة بين الجنسَين. غير أنّ الرجل يظلّ مهيمناً مُدلَّلاً، مغفوراً خطاياه مباركة قراراته. ظهر ذلك في مهرجان فينيسيا السينمائي، حين ظهر الممثّل الستيني براد بيت، بما تبقّى من بهائه، برفقة حبيبته الثلاثينيّة، فخوراً بجمالها وشبابها، تطاردهما عدسات الكاميرات، ويهتف لهما المعجبون والمعجبات، ولم يتعرّض بيت لأيّ انتقاد أو سخرية. لأنّه يُحبّ فتاة بعمر أبنائه. غير أنّ التعاطي مع مثل هذه الحالة في حدود منطقتنا يظلّ أكثر تطرّفاً وحدّةً وجوراً بحقّ المرأة التي سوّلت لها نفسها الوقوع في حُبّ من يصغرها سنّاً، وانحيازاً وتواطؤاً مع الرجل السعيد بزوجته الشابّة التي في عمر بناته.

من حيث المبدأ، يظلّ التكافؤ بين الأزواج، من جهة العمر والحالة الاجتماعية والمستوى الثقافي، الصيغة الفضلى والأضمن لاستمرار العلاقة الزوجية، وتحقيق الانسجام بين الزوجين إذ تجمعهما مشتركات عديدة. لكنّ هذا المبدأ ليس قانوناً أو شريعةً سماوية يترتب من مخالفتها من المرأة سوء العقاب، لأنّها في نهاية الأمر كائن من لحم ودم ومشاعر ورغبات، لها الحقّ، حتّى في التهوّر وارتكاب الحماقات، ولها هناك حماقة أجمل وأكبر من الحُبّ حين يهبمن ويفرض شروطه ويصدر أوامره!!

في الواقع، التصرّف الأكثر حماقةً تجاهل نداء القلب والرضوخ لتوقّعات المجموع المُتطفّل صاحب الأحكام المسبقة والمطلقة على هبة سماوية تبثّ الحياة في الروح المُتعبة، وتبعث الأمل في النفس التي اعتراها اليباس. على النساء، والحال هذه، التمرّد على قوانين وتقاليد مزدوجة مُجحفة تحكمهن في مراحل حيواتهن كافّة. فتحرمهن متعةَ خوض التجربة، ففرضت عليهن نمطاً مُحدّداً كفيلاً بإلغاء إنسانيتهن ومصادرة حقّهن في اتخاذ القرار الذي يخصّهن وحدهن بالنتيجة.

عام على 7 أكتوبر: هذه التأملات

ساري حنفي

سوسيولوجيًا، الهجوم الفلسطيني في 7 أكتوبر (2023) فعل مقاومة «طبيعي» لعملية استعمارية ممتدّة، خصوصاً منذ عام 2000، عندما قرّرت إسرائيل، سواء الحكومة أو الرأي العام، عدم تنفيذ عملية أوسلو للسلام، والإنخراط في سحق الانتفاضة الثانية بعنف، فتحول احتلال الضفة الغربية وحصار غيتو غزّة إلى شيء قبيح للغاية (وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة)، عدد القتلى الفلسطينيين الذين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين أعلى بمقدار 21 مرّة من عدد القتلى الإسرائيليين، والذي يجب أن يضاف إليه نزع ملكية الأراضي، وتوسيع المستوطنات غير القانونية وانتشارها ... إلخ). على ضوء ذلك، لماذا نتوقّع أن يكون فعل المقاومة الفلسطينية جميلاً؟! هذا تفكير متفائل، فالتاريخ والسوسيولوجيا حافلان بقصص العنف والعنف المضاد. أعترف بأن العام الذي يكتمل اليوم الأكثر صعوبة في حياتي حيث كنت أشاهد يومياً فظاعة الإبادة الجماعية الإسرائيلية المصورة على شاشة التلفزيون، حتى لو أن ذلك رافقه شعور بالكراهة بفعل المقاومة الفلسطينية البطولية. كانت التكلفة مؤلمة حيث جرى تدمير غزّة (مباني ومدارس وجامعات وبنية تحتية) وقُتل حوالي 42 ألف شخص، وأصيب أكثر من مائة ألف (تضاعف مجلة الصحة العامة الدولية الشهيرة لانسيت Lancet هذه الأرقام ثلاث مرات)، معظمهم من المدنيين من غزّة بالإضافة إلى 600 في الضفة الغربية.

فقد الناس والطلاب من حولي في هذا العام الثقة في دول غربية عديدة، الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، التي تستخدم جميعها معاداة السامية سلاحاً. يتظاهرون بأن محاسبة إسرائيل وفقاً للقوانين الإنسانية الدولية بعد معاداة للسامية. في الولايات المتحدة، اتخذت الحكومة عدة خطوات لإسكات الخطاب المؤيد للفلسطينيين والمنتقد لإسرائيل. يسعى مشروع قانون الأمريكي (6090 HR) إلى إسكات المعارضة في الحرم الجامعي، وهناك التهديدات بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية وأفراد عائلات موظفيها، ومحاولة حظر «تك توك»، وإنتهاك قانون ليهي (Leahy Law)، وقمعه مزيدٌ من أمثلة على الإجراءات المتخذة لإسكات حرية التعبير وإنهاء الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، يمنح هذا التضامن المذهل بين السكان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحركات الطلابية، بعض الأمل في المستقبل. مع ذلك، أخشى الموقف «الشعبوي» الذي يريد التخلص من الحداثة وعالمية حقوق الإنسان باسم هذا التناقض من الغرب. أيّ باحث غربي يأتي لمناصرة العنف المنزلي ضد المرأة في الشرق الأوسط كان ينبغي له أن يدافع عن القتل الجماعي الإسرائيلي للنساء المدنيات في غزّة (في حال لم يفعل ذلك بعد). وعلى المنوال نفسه، بما أن السياسة الأوروبية ومثقفيها العضويين (أفكر خاصة في السياسات الألمانية/البريطانية/الفرنسية التي غالباً ما ساهمت في تمويل منظمات حقوق الإنسان في الجنوب العالمي) قد فقدوا سلطتهم المعرفية أو مرجعيتهم وحتى صدقيّتهم، فإنني سأتعامل اليوم أكثر مع الباحثين والناشطين في مجال حقوق الإنسان من أفريقيا والأتينيين الذين يتعاملون مع المعاناة الإنسانية على نحو أفضل من نظرائهم الأوروبيين. وهكذا، بظل موضوع العنف المنزلي مهمّاً، بقدر ما يُنظر إليه على أنه بارز في أجندة حقوق الإنسان في أفريقيا أو أميركا اللاتينية أو المحلية. ولن نتمكن من إنقاذ العالمية (Leahy Law)، وقمعه مزيدٌ من أمثلة على الإجراءات المتخذة لإسكات حرية التعبير وإنهاء الحرية الأكاديمية في للسياسة الأوروبية - الأميركية.

تريد الدولة المارقة، إسرائيل، جرّ لبنان وإيران إلى حرب وارتكاب إبادات على جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحركات الطلابية، بعض الأمل في المستقبل. مع ذلك، أخشى الموقف «الشعبوي» الذي يريد التخلص من الحداثة وعالمية حقوق الإنسان باسم هذا التناقض من الغرب. أيّ

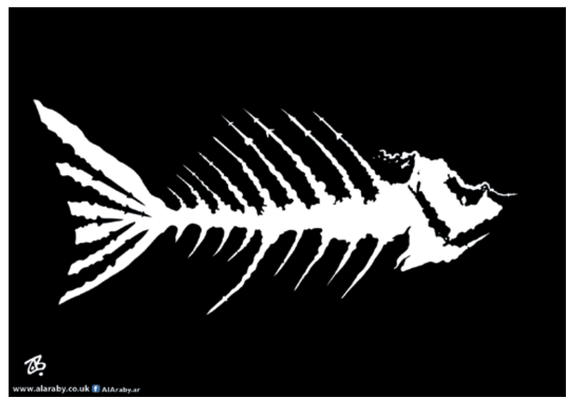

كاريكاتير عماد حجاج

الانتخابات التونسية... المقاطعة والمشاركة

العهدي مبروك

كانت الانتخابات في تونس في عشرية الانتقال الديمقراطي تعدّدي حالات الاستقطاب، بواجه دوماً مُخيّمان بعضهما بعضاً، ويضطر الناس للانضمام طوعاً أو كرهاً الى أحدهما. لا يمكن إنكار أنّ حالة الاستقطاب هذه محمودةٌ من حيث المبدأ، فهي تُحفّز الناس وتنشّ رهاناتٍ حادّة، حتّى لو كانت متوهّمة. يعتقد الناس أنّ مصيرهم ومصير البلاد عامّةً مرتهنان لانتصار أو لخسارة مُخيّمهم. لحالات الاستقطاب هذه محمودةٌ من حيث المبدأ، فهي تُحفّز الناس وتنشّ رهاناتٍ حادّة، حتّى لو كانت متوهّمة. يعتقد الناس أنّ مصيرهم ومصير البلاد عامّةً مرتهنان لانتصار أو لخسارة مُخيّمهم. لحالات الاستقطاب الحاطئ بابا واسعا تسلّلت منه الشعبوية. مرّت خمس سنوات واختفى تقريباً كلّ أنصار المُخيّمَين السابقَين تحت القصف العشوائي والمُضيّع للشعبية. لقد جُمعوا جميعاً في سلّةٍ واسعةٍ كبيرة تحت مسمّى العشرية السوداء، وزُمّوا (كما يقول الرئيس سعيّد) في «مزبلة التاريخ». إلى أن حلّت الانتخابات الحالية، فمرّة أخرى، ورغم العبث كلّه الذي جرى بعد أن استُبعد جُلّ المترشّحين الجدّيين، الذين كانوا يُشكّلون خطراً حقيقياً على سعيّد، وبعد أن غُيّرت قواعد اللعبة، قبل أسبوع تقريباً من يوم الاقتراع، حين ألغيت رقابة القضاء الاداري على المسار الانتخابي، ونزاهاته المحتملة كلّها، بعد أن أنصفت المحكمة الادارية جُلّ الذين أزاحتهم الهيئة العُليا للانتخابات، خشية أن تُبطل النتائج الانتخابية بعد الطعن فيها حال الإعلان عنها. الاستقطاب حالياً بين مُخيّمي الداعين إلى المشاركة والداعين إلى المقاطعة. يمتلك اثناهما حُجّجاً متناقضة، غير أنّها تظلّ متساوية، كما يقول المناطقة. العبث البرلماني القانوني كلّه، في الأسابيع الأخيرة، عزّز صفوف الداعين إلى المقاطعة، الذين ما إن أزاح النظام عبر القضاء مُرشّحيهم، حتّى شعروا بالإحباط، فلم تعد الانتخابات عندهم، وهي التي فقدت مصداقيتها، فلا رهانات معقودة عليها. أمّا الداعون إلى المشاركة فإنّهم أيضاً يُعوّلون على أنّ مشاركة كثيفة من شأنها أن تُربك الرئيس بشكل ديمقراطي، خصوصاً أنّ المؤشّرات كلّها لديهم تشي بأنّ الرجل فقد شعبيته، وقد أثبتت المحطّات الانتخابية كلّها، التي أجريت في عهده، أنّ انصاره لا يُقبلون على الانتخابات، ويكتفون بتخليم الهجمات الإلكترونية على خصومهم فقط، في شكل كتائب افتراضية شديدة العدوانية.

ارتفعت نسبُ المشاركة ودارت المبارزةُ في حلبة متوازنةٍ نسبيا مع أسبقية نسبية لحزب النداء، الذي غدا خيمةً واسعةً يأوي إليها جمع كبير من الحداثيين واليسار، وحتّى النقابيين.

وتواصل الاستقطاب في انتخابات 2019، التي وضعت مرّةً أخرى مُخيّمَين كبيرَين، غير انهما هلاميان: مُخيّمي الفساد ومكافحته، وقد أدّى هذا الحشد المغشوش إلى فوز الرئيس قيس سعيّد، وانسحب بر الدور الثاني رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي. فتح ذلك الاستقطاب الخاطئ بابا واسعا تسلّلت منه الشعبوية. مرّت خمس سنوات واختفى تقريباً كلّ أنصار المُخيّمَين السابقَين تحت القصف العشوائي والمُضيّع للشعبية. لقد جُمعوا جميعاً في سلّةٍ واسعةٍ كبيرة تحت مسمّى العشرية السوداء، وزُمّوا (كما يقول الرئيس سعيّد) في «مزبلة التاريخ». إلى أن حلّت الانتخابات الحالية، فمرّة أخرى، ورغم العبث كلّه الذي جرى بعد أن استُبعد جُلّ المترشّحين الجدّيين، الذين كانوا يُشكّلون خطراً حقيقياً على سعيّد، وبعد أن غُيّرت قواعد اللعبة، قبل أسبوع تقريباً من يوم الاقتراع، حين أُلغيت رقابة القضاء الاداري على المسار الانتخابي، ونزاهاته المحتملة كلّها، بعد أن أنصفت المحكمة الادارية جُلّ الذين أزاحتهم الهيئة العُليا للانتخابات، خشية أن تُبطل النتائج الانتخابية بعد الطعن فيها حال الإعلان عنها. الاستقطاب حالياً بين مُخيّمي الداعين إلى المقاطعة والداعين إلى المشاركة. يمتلك اثناهما حُجّجاً متناقضة، غير أنّها تظلّ متساوية، كما يقول المناطقة. العبث البرلماني القانوني كلّه، في الأسابيع الأخيرة، عزّز صفوف الداعين إلى المقاطعة، الذين ما إن أزاح النظام عبر القضاء مُرشّحيهم، حتّى شعروا بالإحباط، فلم تعد الانتخابات عندهم، وهي التي فقدت مصداقيتها، فلا رهانات معقودة عليها. أمّا الداعون إلى المشاركة فإنّهم أيضاً يُعوّلون على أنّ مشاركة كثيفة من شأنها أن تُربك الرئيس بشكل ديمقراطي، خصوصاً أنّ المؤشّرات كلّها لديهم تشي بأنّ الرجل فقد شعبيته، وقد أثبتت المحطّات الانتخابية كلّها، التي أجريت في عهده، أنّ انصاره لا يُقبلون على الانتخابات، ويكتفون بتخليم الهجمات الإلكترونية على خصومهم فقط، في شكل كتائب افتراضية شديدة العدوانية.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

أين ذهب «الرفاق» في الأردن؟

عطاف الروضان

تناوبت وتيرتا الغضب والتخوّف على حديث مشاركين ومشاركات في جلسة ضمّت تيارات حزبية مختلفة، أكثرها من التي أنشست (أو صمّمت إن شئت) حديثاً في الأردن، تعليقاً على نتائج الانتخابات النيابية أخيراً، التي جرت ضمن أجواء اتفق الجميع على نزاهتها، حتّى أنّ بعضهم وصف هذا بـ«المفاجأة»، مقارنة بفوز حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين)، الذي كان بالنسبة لمراقبين عديدين متوقّعاً، بل ضرورياً للمشهد السياسي بمخرجات إصلاحية توافقية جدّية وجديدة. لا أعرف مدى مصداقية أو أحقّية المدنية « أو من تيّارات «الموالاة»، كما يحب بعضهم تسمية بعض الأحزاب الوليدة في الأردن، متحزّبين كانوا أم من الأغلبية الصامتة في التيّارات المقابلة للتيّارات المحافظة أو/و «الإخوان» إنْ صح الفصل بينهما، وبدأوا بمناقشة نتائج الانتخابات، لا وفقاً لمبدأ هدهدة النتائج أو تصميم شكل المجلس سلفاً (وإن كان بالفعل لم يتم بتدخّل صريح من الدولة كما ثبت يوم الانتخابات)، وبدءاً بقراءة النتائج بشكل عكسي، وبدءاً بقراءة نتائجه هو، ومراجعة ذهبه الفعلي، ليس في هذه الانتخابات، وإنّما لحقبة تعود حتى إلى ما قبل «الربيع العربي» وتحوّلاته المجتمعية والسياسية، بل إلى القرن الماضي، وبدء أفول مبادئ القومية والشيوعية والماركسية في المنطقة والعالم. ويُطرح سؤال بلا وجل، وبكل صراحة: لماذا لم تستطع تلك التيّارات المناوئة أو المعارضة للفكر الديني المحافظ في الأردن تخطي حتّى العتبة الانتخابية؟ لماذا لم تحقّق أحزاب يسارية مثلاً أرقاماً لافتةً في هذه الانتخابات؟ ماذا فقدت تلك التيارات وكسبه «الإخوان»؟ ألم يستغل الطرفان ما يحدث في غزّة في خطاباتهم الجماهيرية على سبيل المثال؟ ألم يلتق الطرفان مع مختلف مكوّنات المجتمع؟ هو متوقّع. وهذه النتيجة بالضرورة (إن عكست نصراً لحزب الجبهة) لا تشكّل أغلبيةً ولا اكتساحاً حقيقياً على أرض الواقع، وحدث لما لهذا التيّار من خبرة وممارسة سياسية إجتماعية متكئة على الدين عقوداً، لن يستطيع أيّ تيار التفوق عليه، أقله في العقد المقبل في الأردن، فما استُنبتت من أحزاب وتيّارات تحتاج سنواتٍ حتى يقوى عودها ويشتدّ ساقها وتنمو فروعها وأوراقها لتطرح ثمارها، ولن يستطيع أحد المراهنة حتّى إن كان هذا الثمر عجراً أو بجراً، إذاً، فليسعد الغير بالنتائج بصمت، أو من هم من «الرفاق» أو من دعاة «الدولة المدنية « أو من تيّارات «الموالاة»، كما يحب بعضهم تسمية بعض الأحزاب الوليدة في الأردن، متحزّبين كانوا أم من الأغلبية الصامتة في التيّارات المقابلة للتيّارات المحافظة أو/و «الإخوان» إنْ صح الفصل بينهما، وبدءاً بمناقشة نتائج الانتخابات، لا وفقاً لمبدأ هدهدة النتائج أو تصميم شكل المجلس سلفاً (وإن كان بالفعل لم يتم بتدخّل صريح من الدولة كما ثبت يوم الانتخابات)، وبدءاً بقراءة النتائج بشكل عكسي، وبدءاً بقراءة نتائجه هو، ومراجعة ذهبه الفعلي، ليس في هذه الانتخابات، وإنّما لحقبة تعود حتى إلى ما قبل «الربيع العربي» وتحوّلاته المجتمعية والسياسية، بل إلى القرن الماضي، وبدء أفول مبادئ القومية والشيوعية والماركسية في المنطقة والعالم. ويُطرح سؤال بلا وجل، وبكل صراحة: لماذا لم تستطع تلك التيّارات المناوئة أو المعارضة للفكر الديني المحافظ في الأردن تخطي حتّى العتبة الانتخابية؟ لماذا لم تحقّق أحزاب يسارية مثلاً أرقاماً لافتةً في هذه الانتخابات؟ ماذا فقدت تلك التيارات وكسبه «الإخوان»؟ ألم يستغل الطرفان ما يحدث في غزّة في خطاباتهم الجماهيرية على سبيل المثال؟ ألم يلتق الطرفان مع مختلف مكوّنات المجتمع؟

> لن يستطيع أيّ تيار التفوق على الإخوان المسلمين على الأقلّ في العقد المقبل في الأردن

(إعلامية أردنية)

... صحيح أنّ هذه التيّارات كسرت تابوها، وكسب الحزب الشيوعي على سبيل المثال أصواتاً متقدّمة في دائرة بدو الوسط، وهذا استثناء، والتصويت كما هو واضح جاء لأسباب عشائرية، بسبب انتماء أمينه العام (اتهمه بعض رفاقه بأنه سوّق نفسه ولم يسوق الحزب)، أو سياسية بسبب عدم رغبة لون عشائري واسع بالتصويت لجبهة العمل الإسلامي، لكنّ «الإخوان» هم أيضا مارسوا مرونة عالية، وكسروا نمطا واكتسحوا معاقل عشائرية، فقد كسبوا مقعداً للكوتا المسيحية في عمّان، وكسبوا أصواتاً من قوميين ويساريين عريقين في الأردن. الا يُستدلّ من ذلك أنّ من يفهم الشارع بشكل حقيقي هو من يحسب أصواتاً في الصناديق؟ ألم يُقل سابقاً إنّ الأردن «لإخوان»؟ ماذا فقدت تلك التيارات وكسبه «الإخوان»؟ ألم يستغل الطرفان ما يحدث في غزّة في خطاباتهم الجماهيرية على سبيل المثال؟ ألم يلتق الطرفان مع مختلف مكوّنات المجتمع؟

(إعلامية أردنية)

عن التصعيد الإسرائيلي الإيراني

احمد طه

تزايدت في الأسبوعين الماضيين وتيرةُ التصعيد الإسرائيلي في مواجهة إيران، وأصبحت المواجهة بين إسرائيل وإيران مواجهة مباشرة سافرة في العلن، بعدما ظلّت نحو عقدين مواجهةً مستترة في الظلّ خلف الستار. المتغيّر الأساس الذي طرأ في الأيام الماضية يتمثّل في تغيّر قواعد الاشتباك بين الطرفين، وهو مُتغيّر استراتيجي بالغ الأهمّيّة ستكون له تداعيات كبيرة على وجه المنطقة بأكملها، بعدما تمكّنت إسرائيل من تصفية الصفّين الأوّل والثاني من القيادات السياسية والعسكرية لحزب الله، في مقدّمتهم الأمين العام للحزب حسن نصر الله، الذي قضى في غارة إسرائيليّة بقنابل خارقة للحصون، استهدفت المقرّ المركزي لقيادة حزب الله بالضاحية الجنوبية ببيروت قبل الشروع في عملية عدوانية إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، في حين ردّت إيران بقصف صاروخي لأهداف في العمق الإسرائيلي.

بدايةً، تتعيّن الإشارة إلى أنّ بيئة الشرق الأوسط تتّسم منذ أمدٍ بعيدٍ بأنّها صراعية، تبرز بين آنٍ وآخر عدّة قوى إقليمية تتصارع فيما بينها على الهيمنة على المنطقة، وعلى محاولة السيطرة على مقدّراتها، وتقديم نفسها للقوى الدولية اللاعبَ الإقليمي الأقوى والأقدر على التحكّم في إيقاع التفاعلات الإقليمية، والتأثير في مساراتها. أمّا في العقود الماضية فقد عرفت المنطقة ظاهرة «الحِقَب» المنفردة المتعاقبة، وفقاً للاعب الإقليمي الأبرز على المسرح الذي يقوم بدور محوري بين أطراف الإقليم، ففي نهاية الخمسينيّات كانت الحقبة الناصرية، نظراً للدور الكبير الذي لعبه نظام جمال عبد الناصر في صياغة التفاعلات الإقليمية في العالم العربي والقارّة الأفريقية، بتقديم نفسه لمحيطه الإقليمي قائداً لعملية التحرّر الوطني في مواجهة قوى الاستعمار، حتّى جاءت كارثة 5 يونيو/ حزيران 1967، التي مثّلت نقطة النهاية للحقبة الناصريّة، ونقطة البداية لانكماش الدور المصري، وصولاً إلى «كامب ديفيد» التي كانت بمثابة نقطة أفول الدور المصري في المنطقة، وورثت تركته عدّة أطراف: السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل.

في السعينيّات والثمانينيّات جاءت الحقبة السعوديّة، بعد الارتفاع الكبير لأسعار النفط، والطفرة الاقتصادية الكبيرة في المملكة، والدور السياسي الكبير للسعودية، خاصّة في عهد الملك فيصل، وكادت المنطقة أن تدخل الحقبة العراقية في منتصف الثمانينيّات لولا الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب 1990، والإجهاز على العراق قوّة إقليميّة بعد «عاصفة الصحراء» 1991، وقرار مجلس الأمن 687، الذي حمل أسوأ نظام للعقوبات في تاريخ العلاقات الدوليّة ضدّ العراق. ثمّ جاء الغزو الأميركي للعراق في مارس/ آذار 2003، حاملاً تحوّلاً استراتيجيّة خطيرة في المنطقة، أهمّها انتقال أهداف السياسة الأميركيّة من حماية أمن إسرائيل ودورٍ مباشرٍ في سياسات المنطقة، أمّا الأسوأ فهو الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في الخليج لصالح إيران بـ«إهداء» العراق لها، ليصير ساحة مفتوحة أمام إيران كي تسرح وتمرح فيها، عبر أذرعها السياسيّة والعسكريّة، فقد تعاونت إيران مع الاحتلال الأميركي بصورة غير مباشرة، عبر حلفائها من الكُتل الشيعيّة، فأيّدت مشاركتهم في مجلس الحُكم الانتقالي، كما أيّدت دستور الحاكم المدني الأميركي للعراق، بول بريمر، الذي انتهك عروبة العراق، وأسّس للمحاصصة الطائفية، وشكّل تهديداً لوحدة العراق بالدعوة إلى الفيدرالية.

وفي يناير/ كانون الثاني 2004، وقف محمد علي أبطحي (نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي) في مؤتمر الخليج وتحدّيات المستقبل بأبوظبي ليقول بصورة علنيّة صريحة: «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»، مؤكّداً أنّ بلاده قدّمت كثيراً من العون للأميركان في حربهم ضدّ أفغانستان والعراق. كان ذلك التصريح اللافت تقريراً لأمر واقع، فقد خلص الغزو الأميركي، لأفغانستان ثمّ العراق، إيران من خصمين لدودين مجاورَين لها، الأوّل طالبان، والثاني نظام صدّام حسين، وجاء تصريح أبطحي الذي أطلقه من محفل رسمي في دولة عربيّة بمثابة إعلان دخول المنطقة الحقبة الإيرانية. لا سيّما بعد حرب يوليو/ تمّوز في عام 2006 بين إسرائيل وحزب الله، وصعود نجم أمينه العام حسن نصر الله في الفضاء الإعلامي العربي، بوصفه رمزاً للمقاومة، والدعم الكبير لحركة حماس في غزّة، وتدشين محور «الممانعة» تحت قيادة إيران، بالتزامن مع تصاعد الأزمة السياسيّة الداخليّة في لبنان، وصولاً إلى أحداث 7 مايو/ أيار 2008، وسقوط العراق في براثن الفصائل الشيعيّة المدعومة إيرانيًا، والدلالات الطائفيّة الفجّة في مشهد إعدام الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين، بما يعني أنّ إيران أضحت صاحبة الكلمة العليا في دولتَين عربيتَين، هما العراق ولبنان، إلى جانب حليفتها سورية.

في ذلك الحين، بدا واضحاً أنّ صراع النفوذ الإقليمي ينحصر في إسرائيل في مواجهة إيران، خاصّة مع تصدّر أحمدي نجاد بخطابه الأيديولوجي المتطرّف المشهد السياسي الإيراني، ليكون المعادل الموضوعي لخطاب المحافظين الجُدد

استعراض عسكري في الذكرى السنوية لحرب الخليج، طهران، 21 سبتمبر 2024 (عرفان نيكبو/أرلي/Getty)

> إن تمكّنت إسرائيل من توجيه ضربة قاصمة لبرنامج إيران النووي ستصبح إسرائيل سيّدةَ المنطقة من دون منازعٍ

في أميركا، واستمرّت معطيات المشهد حتّى جاء الموقف التركي في الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة في يناير 2009، وصولاً إلى المواجهة الشهيرة التي جرت بين رجب طيب أردوغان وشيمون بيريز في مؤتمر دافوس، ليضع حدّاً للهيمنة الإيرانية المنفردة، مؤسّساً معادلة استراتيجية إقليمية جديدة، فصارت إسرائيل في الطرف المُهيمن، وإيران هي الطرف المُناوئ لها، في حين جاءت تركيا في موقع الطرف الموازن بينهما، مع غياب عربي كامل.

لكنّ ما جرى في المنطقة، خلال الأيّام الماضية، وضع حدّاً للمعادلة الاستراتيجيّة القديمة، وأعاد صياغتها بصورة كاملة، بعد أكثر من عقدَين من الصراع المُتباعد بالوكالة بين إسرائيل وإيران على مقعد القيادة بالمنطقة، كان العامل الكابح لجماح إسرائيل فيها هو الأذرع الإيرانية المحيطة بها، وخشيتها من أن ينهمر عليها وابل نيراني كثيف يُحيل حياة مواطنيها إلى جحيم. بيْد أنّه في الأيّام الماضية، تمكّنت إسرائيل من توجيه ضربة بالغة القوّة لإيران، عبر تحطيم قدرات الذراع الإيرانية الكبرى، المتمثّلة في حزب الله، الرابض على حدودها الشماليّة، فصارت إسرائيل تقف وجهاً لوجه مع إيران، من دون كابح أو مانع أو فاصل، في حين صارت الثانية تقف وظهرها مُلتصقٌ بالحائط، مع حضور خطاب إسرائيلي مُفعَم بالزهوّ والاستعلاء والغطرسة، يتحدّث بصورة صريحة عن إعادة تشكيل المنطقة، بستبطن حالة من عدم التصديق لسنوح هذه الفرصة التاريخيّة التي قلّما تتكرّر أمام إسرائيل، للانقضاض على خصم إقليمي عنيد، ينازعها الهيمنة على مقدّرات الإقليم، من أجل تحطيم قدراته أو قوّته الرادعة المحتملة، التي يعمل عليها منذ عقود، بتوجيه ضربة قاصمة لبرنامجه النووي، وهو أمر لو حدث فسيعني (بكلّ أسى وأسف) أنّ إسرائيل أمست سيّدة المنطقة من دون منازع، وأنّ الإقليم دخل الحقبة الإسرائيليّة. هذا كلّه مع غياب كامل للعرب أصحاب المنطقة الأصليّين، الذين اكتفوا طوال العقود الثلاثة الماضية بالمشاهدة الصامتة، مكتفين بالدوران في فلك السياسات الإمبريكيّة، وبالجلوس على مقاعد المُتفرّجين.

(كاتب مصري)

في استعادة 7 أكتوبر

معن البياري

الحمّا، في مطالعات وفيرة، على أن العملية الفلسطينية العسكرية، الفريدة، فجر 7 أكتوبر (2023)، من نواتج العسف الغليظ الذي يرتكبه المحتل الإسرائيلي، ضد الشعب الفلسطيني في غزّة والقدس وغيرهما. قياساً، هل لنا أن نقول إن حرب الإبادة، المدفوعة بنزوع ثأري غرائزي، وتواصلها إسرائيل في القطاع المحاصر، هي ناتج تلك الضربة النوعية؟ في منطق ذهني صرف، تجريديّ بارد، يُردّ على السؤال بالإيجاب، غير أن أرطالاً من الحذر شديدة الوجوب هنا، يسوّغها أن تمادي العدو في توحّش انتقامه ذهب إلى عقاب جماعيّ بلا سقوف، وإلى الإجهاز على كل شروط الحياة للغزّيين المنكوبين، وهذا لا يعود إلى «7 أكتوبر»، بل إلى الشيطان الذي يقعد في المخّ الإسرائيلي، وطبيعةً فاشيّةً لا يرى صنّاع القرارين، العسكري والسياسي، في دولة الاحتلال، داعياً إلى إخفائها. وبذلك، إن صحّ أن فصلاً، إجرائياً، يلزم أن يكون، بين الجرح (الوجودي حقّاً) الذي أحدثته الواقعة الاستثنائية في كيان إسرائيل ذاتها، وحرب التموت التي يستعصي على أيٍّ منا أن «يخمّن» موعداً مرجّحاً لتوقفها، فإنه فصلٌ لن يغيّب التعقيد العويص في الحالة كلها، فالذي رجّته عملية طوفان الأقصى في إسرائيل، مجتمعاً وجيشاً ومؤسسات، باهظ هذا الفصل فائضاً من القوة لا يضطرّها، على ما ترى نفسها، إلى أن تحترس من خصم فلسطيني مستضعف. يفيدنا عزمي بشارة في كتابه «الطوفان... الحرب على فلسطين في غزة» (2024)، بأن ما أثار الدولة العاتية إلى الحد الذي جعل «ردّها» على ما رأينا، ليس عدد المدنيين الإسرائيليين الذين قُتلو أو تأذّوا في تلك الصبيحة، بل ثلاثة أمور: نقل طرف عربي (فلسطيني) الحرب إلى داخل حدود 1948، وهذا ما لم يحصل منذ النكبة. المفاجأة في جرأة المقاتلين الفلسطينيين وقدراتهم. ومن هذه الناحية، دخول المعسكرات وقتل الجنود أبلغ أثراً وأكثر تسبّباً في الصدمة من قتل المدنيين في بيوتهم. الخشية من انكشاف مكامن الضعف، وإصابة هيبة الردع بانتكاسة نتيجة لهذا الهجوم... وفي ظنّ صاحب هذه السطور، احتاجت إسرائيل إلى ذلك الإفراط في تلك المبالغات التي راحت فيها تشابه واقعة 7 أكتوبر بـ «11 سبتمبر» وبشي» من «الهولوكست»، لإقناع العالم بفداحة فعل لم تقدر على تطويق مفاجأته، سيما وأن الفاعل قطع رؤوس أطفال واغتصب نساءً في الأثناء، على ما ظلت تروّج الدعائيات الكاذبة. وما زالت رؤوس الكيان تردّد في منابر أميركية وأممية ودولية، على الرغم من انكشاف الدجل في هذا الكلام. كانت عملية كتائب القسام ومن معها في ذلك الصباح حربيةً تماماً، تتوافر على كل عناصر الإعجاز، من مقاتلين قلبوا «نظام الأشياء»، بتعبير عزمي بشارة الذي أوضح أن هذا الانقلاب مثّلته صورة الفلسطيني الذي يجرّ الجندي الإسرائيلي أو يسحبه من الدبابة. لقد كشف المقاتل الفلسطيني في غزّة ذلك الصباح عن قدرات استثنائية، وهو المحاصر منذ 17 عاماً، وقد فوجئ باتساع انتصاره إلى مدى ينكشف فيه العدو عاجزاً، وخائفاً، فأعقب بسلوك متوحش، غرائزي شديد البدائية، قبليّ، الأمر الذي لم تكن «حماس» تدركه أو تتوقعه، بل إن خبراء عرباً (وأجانب) في إسرائيل وشؤونها صاروا يشعرون بقصور في فهمهم دولة العدوان ماته، ومن ذلك ما بدا غير صحيح ما ظل يقال ويتكرّر عن قيمة الإنسان الإسرائيلي في الوعي الحاكم، فما بيّنته الأعيب حكومة نتنياهو وأجهزة المخابرات والاستخبارات في مفاوضات الصفقة التي لم تتم، وكان يُفترض بموجبها إطلاق سراح أكثر من مائة محتجز مدني وعسكري إسرائيلي لدى المقاومة، أن القيمة هذه تساوي صفراً في مقابل أولوية هيبة الدولة أمام تنظيم مسلح اسمه «حماس». وبين اتساع المظاهرات الحاشدة التي طالبت بصك الصفقة أن حرمان يحيى السنوار من البهجة أولى من أي اعتبار لديمقراطية أو رأي عام.

لم يستطع الفلسطيني، وكذا العربي، أن يكتم غبطته الشاسعة بالذي أوقعته معجزة 7 أكتوبر بالعدو، وإن

رهانات المستقبل بعد عام على وعود «طوفان الأقصى»

بهي الدين حسن

تكبّد الشعب الفلسطيني خلال الاثني عشر شهراً الماضية خسائرَ بشريةً وإنسانيةً وسياسيةً فادحةً، هي الأكثر قسوة منذ هزيمة حزيران 1967، التي أدت حينذاك إلى احتلال إسرائيل الضفّةَ الغربية وقطاع غزّة، فقد تجاوز عدد الشهداء 40 ألفاً، بينهم أكبر عدد لوفيات النساء والأطفال في صراع مسلّح في عام في العالم خلال العقدَين الماضيَين، وفقاً لأحدث تقرير من منظّمة أوكسفام. بينما يرصد تقرير للأمم المتّحدة في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي تدمير 60% من المباني في قطاع غزّة، بينها نحو ربع مليون منزل. فضلاً عن تدمير 68% من الطرق في القطاع ونصف عدد المستشفيات، بينما يعمل النصف الباقي بشكل جزئي. تفيد التقديرات بأنّ قطاع غزّة يحتاج إلى نحو 15 عاماً لإعادة تعميره، وهذه عملية تحتاج إلى بلايين الدولارات. من المحتمل أنّ إعلان حركة حماس أخيراً عودتها إلى لهجمات الانتحارية اليائسة مُؤشّر على تسليمها بعدم إمكانية استعادة قدراتها العسكرية في المدى المنظور. لقد صار مستقبل حكم غزّة مفتوحاً أمام احتمالات قاسية، بينها العودة إلى حكم الاحتلال الإسرائيلي بشكل صريح أو مموَّه. المُؤكّد في هذه الاحتمالات أنّ «حماس» لن تعود إلى حكم غزّة، على الأقلّ في المدى المنظور. هذا موضع توافق دولي عربي فلسطيني إسرائيلي. فضلاً عن أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يحيى السنوار، صار مطلوباً لمحكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية خلال «الطوفان»، جنباً إلى جنب مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو الذي أدار حرب الإبادة في غزّة. تعزّزت خلال العام الذي انقضى، شعبية اليمين المُتطرّف في إسرائيل بمعدّلات متسارعة، وتلقّت حملات الاستيطان الاستعماري في الضفّة الغربية دعماً سياسياً وميدانياً غير مسبوق منذ سنوات، وتعالت النداءات بحملة تهجير بالقوّة وترحيل الفلسطينيين إلى الأردن. بالطبع، المقاومة المسلّحة للاحتلال حقّ مشروع وفقاً للقانون الدولي. يحتاج استخدامه في توقيت مُحدَّد إلى تبرير منطقي، ليس للحقّ بذاته، بل لعملية عسكرية ما أو معركة بعينها، فالحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى. وحركة حماس مدينة للشعب الفلسطيني بتوضيح ماذا كانت الأهداف السياسية التي كانت تتوخّاها من عملية طوفان الأقصى، بصرف النظر عن جرائم نُسب إليها ارتكابها في سياق هذه العملية ضدّ المدنيين الإسرائيليين. ماذا كانت الحسابات السياسية لحركة حماس لردّ فعل إسرائيل والعالم العربي والمجتمع الدولي؟

كشفت مأساة غزّة مدى اتساع التعاطف الإنساني العالمي مع مآسي الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، خاصّة في مجتمعات دول الغرب التي ساندت بعض حكوماتها بدرجات متفاوتة حرب الإبادة الإسرائيلية. اتخذت عدّة دول من أفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا الغربية مواقف تضامنية صلبة، انعكست في قرارات للأمم المتّحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. لكن ردَّات فعل الشعوب العربية والحكومات الإسلامية والعربية، بمن في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت دون أدنى التوقّعات. كانت مواقف الصين وروسيا ذات مغزىً رمزي، مجرّد تسجيل مواقف/ نقاط، لكنّها لم تسعَ في أيّ لحظة بشكل جادّ إلى لعب دور قيادي مؤثّر في هذه المسألة في الساحة الدولية. تكفي مقارنة سلوك هاتَين الدولتَين العظميتَين بسلوك دولة نامية مثل جنوب أفريقيا، لا تتمتّع بحقّ النقض (فيتو) أو حتّى بمقعد في مجلس الأمن. بينما لعبت الإدارة الأميركية دور الظهير العسكري ميدانياً لحرب الإبادة الجارية في غزّة والدرع السياسي لها في المحافل الدولية. وواصلت الدور الإجرامي نفسه في مسرحية المفاوضات الفاشلة للتوصّل إلى وقف إطلاق النار في غزّة، بالتوازي مع جهود إسرائيل للإجهاز النهائي على حركة حماس. مع ذلك؛ لم يكن الانحياز الصارخ للإدارة الأميركية الحالية إلى العدوانية الإسرائيلية مفاجئاً لأيّ طرف متابع، فالرئيس الأميركي جو بايدن لم يُخفِ في مناسبات عدّة منذ عقود افتخاره بأنّه صهيوني.

لا يشكّل عجز المجتمع الدولي عن فرض وقف حرب الإبادة مفاجأةً كاملةً. لقد جرت حرب إبادة في سورية منذ نحو عشر سنوات فشل المجتمع الدولي في وقفها، رغم أنّ إسرائيل لم تكن طرفاً فيها. كانت حرب الإبادة وما زالت مدعومةً من روسيا وإيران وحزب الله. والأخيران، إلى جانب نظام بشّار الأسد، أهم رؤوس محور الممانعة ضدّ إسرائيل. منذ نحو عشر سنوات ضمّت روسيا ذات صباح إقليماً كاملاً من أوكرانيا وسط إدانات لفظية، واستسلام المجتمع الدولي لابتزازها المسلّح. الأمر الذي شجّع على إلهاب شهيتها التوسعية الامبراطورية لالتهام ما بقي من أوكرانيا بعد ثماني سنوات، من دون أن يستطيع مجلس الأمن المشلول بالفيتو الروسي أن يوقفها. منذ 18 عاماً أصدر مجلس الأمن القرار 1701 (تتضمّن بنوداً بهدف حفظ الأمن والسلام وإيقاف إطلاق النار، بعد 34 يوماً من الحرب بين إسرائيل وحزب الله)، ما حال دون تنفيذه ليس إسرائيل أو أميركا أو حتّى الحكومة اللبنانية الشرعية، بل طرف غير دولتي ومصنّف منظمةً إرهابية اسمه حزب الله.

لا تشكّل ردَّة الفعل الدولي المتهافت على الحرب الأهلية الجارية في السودان أو حرب الإبادة في غزّة مفاجأةً كاملةً، فالأمم المتّحدة تترنّح منذ نحو عقدين تحت لطمات متتالية وسط صراع ضار، تتوهّم الملائكة التي تراقبه أنّه يستهدف تحويلها مؤسسةً جديرة باسمها، بينما يتأمّل الواقعيون في عالمنا ألا تلحق الأمم المتّحدة بعصبة الأمم التي كان انهيارها التدريجي مدخلاً إلى الحرب العالمية الثانية، خاصّةً أنّ الأجواء السياسية والأيديولوجية التي أطلقت أبواق هذه الحرب في أوروبا تلوح في الأفق من جديد، وتكسب أرضاً سياسيةً مع الرأي العام مع كلّ صباح جديد، وتُشكّل حكومات وتحتل مقاعد في البرلمانات من أقصى شرق أوروبا، مروراً بأهم دول الاتحاد الأوروبي: ألمانيا والنمسا وإيطاليا وفرنسا، وصولاً إلى الولايات المتّحدة. في اليوم التالي لـ«طوفان الأقصى»؛ أعلن حزب الله أنّه سيجسّد تضامنه مع غزّة بقصف مستوطنات شمال إسرائيل من أجل الضغط عليها لوقف حرب الإبادة. لم تنجح «مشاغلة» حزب الله لإسرائيل في وقف حرب الإبادة. ولكن بعد أن أوشكت على إنهاء مهمّتها في تقويض قدرات حماس، استدارت إسرائيل بعد 11 شهراً إلى حزب الله، فضربت خلال عشرة أيام شبكة اتصالاته، وقتلت كلّ رؤوس أركان قيادته، بمن في ذلك زعيمه التاريخي حسن نصر الله، وربّما خليفته أيضاً. جدير بالذكر أنّ نصر الله كان قد زفّ لأنصاره، في خطابه التبريري في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي لإطلاق حرب المشاغلة، أنّ إسرائيل صارت أوهن من «بيت العنكبوت». لكن انتقام «العنكبوت» المسعور لم ينحصر بمقاتلي الحزب وطاقمه القيادي، فتجنب الإضرار بالمدنيين ليس اعتباراً توليه إسرائيل أيّ قدر من الاهتمام، وكذلك حزب الله الذي ينشئ مقارّ أجهزته العسكرية والمخابراتية في قلب مناطق سكنية، والذي يعقد اجتماعات قيادته العسكرية في زمن الحرب في قلب العاصمة بيروت، بل بمشاركة قادة عسكريين أجانب: إيرانيين. الحصاد المرير حتى وقت كتابة هذا المقال نحو مليون لبناني نازح (10% من تعداد لبنان) وآلاف الجرحى الذين لا يجدون مستشفيات كافية لاستقبالهم، ودولة بكاملها مهدّدة بأن تصير غزّة أخرى، وفقاً لتصريح وزير لبناني. وبينما أعلن رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، ورئيس البرلمان نبيه برّي، قبولهما المبادرة الدولية بوقف إطلاق النار مع إسرائيل، التي أكّد برّي أنّ حليفه نصر الله أبلغه موافقته عليها قبل مقتله، فإنّ وزير خارجية إيران، عباس عراقجي، تبلّغ به بمنطق الاستعلاء الاستعماري مزدرياً من بيروت أعلى السلطات في لبنان. فوقف إطلاق النار وفقاً لقناعات حكومته مستحيل قبل وقفه في غزّة، أي إنّ القرار في هذا الأمر السيادي ليس بيد اللبنانيين وحكومتهم وبرلمانهم وجيشهم، بل بيد إيران (!)

كان نصر الله قناة تمرير التوجيهات الإيرانية من دون حاجة إلى إعلانها من طهران، ووضعها موضع التنفيذ رغم أنف أغلبية الشعب اللبناني وحكومته وبرلمانه وجيشه، نظراً إلى القدرات التسليحية الهائلة التي زوّدته بها إيران، وجعلت منه أقوى منظّمة عسكرية غير دولتية في العالم. لكن إيران لم تسمح للحزب باستخدام الصواريخ دقيقة التصويب التي زوّدته بها، حتّى بعد قطع رؤوس طاقم قيادة الحزب، وتحدّي إسرائيل السافر له ولإيران بأن ينتقلا من المشاغلة إلى مواجهة كاملة، فالحسابات الدقيقة الخاصة بالمصالح الإيرانية هي الفيصل، وليس مصالح الشعب اللبناني أو حتّى متطلّبات وقف إبادة الفلسطينيين في غزّة. من المفارقات اللافتة أنّ تمدّد حزب الله خارج لبنان هو ما أدّى (وفقاً لصحيفة الفاينانشال تايمز) إلى تحوّله كتاباً مفتوحاً أمام المخابرات الإسرائيلية، وذلك خلال مشاركته في حرب الإبادة ضد الشعب السوري، إلى جانب الحرس الثوري الإيراني وفرق مرتزقة من أفغانستان وباكستان والعراق. لم تعد مليشيات الحزب كلّها بعد إلى لبنان رغم انطلاق حرب المشاغلة مع إسرائيل منذ نحو عام، ولكن أبرز قياداته كانت قد عادت بعد أن تأكّدت من إنقاذ حكم بشّار الأسد، لتتلقفها إسرائيل في التوقيت المناسب لأهدافها. خلال ذلك كانت مليشيا حزب الله قد لعبت دوراً تاريخيا آخر في تحويل ملايين السوريين إلى لاجئين مثل الفلسطينيين في شتّى الدول.

إلى ذلك، عانى كفاح الشعب الفلسطيني على مدار مسيرته من أجل التحرير تحدّياتٍ جسيمةً دفع خلالها ثمناً باهظاً. قسط غير يسير من هذا الثمن الباهظ لم يكن حتمياً، فقد جرى دفعه في صراع ضارٍ مع أنظمة عربية تنافست في الهيمنة على القرار الوطني الفلسطيني من أجل توظيفه في مساوماتها مع إسرائيل وحلفائها، أو من أجل تبييض صفحاتها الدامية السوداء مع شعوبها. لم تكن هذه الصراعات سياسية وإعلامية فحسب، بل اشتملت على مواجهات مسلّحة دامية مع منظّمة التحرير الفلسطينية، واتخذت أحياناً مخيمات اللاجئين ميداناً لتصفيات دموية، توسّعت في بعض المناسبات إلى مذابح مخيمات واسعة النطاق. كما اشتملت هذه المواجهات العربية الفلسطينية عمليات اغتيال اتّخذت من بعض العواصم الأوروبية ميداناً لها. كانت أنظمة صدّام حسين في العراق وحافظ الأسد في سورية ومعمّر القذافي في ليبيا أبرز المُحرّكين لهذا الفصل الدامي من المسألة الفلسطينية، لكن هذه السياسات لم تنحصر فيهم. ليس من المصادفة أنّ نُخَباً سياسية ومثقّفة في العالم العربي كانت تعتبر هؤلاء «الزعماء» وأمثالهم رموزاً لـ«التحرّر الوطني» و«مواجهة الإمبريالية» و«الصمود والتصدّي» لإسرائيل، برغم أنّ التحليل الملموس يقود إلى استنتاجات معاكسة، خاصّةً إذا اشتمل على دراسة كيف أهدرت النظم السياسية التي صعدت الحكم بعد انسحاب قوات الاحتلال الاستعماري من دول المنطقة مكاسب الاستقلال كلّها، ووظفت موارد البلاد في خطط ومشاريع اقتصادية غير مدروسة، وفي تأمين حكمها التسلّطي، بل شنّت بعض هذه النظم حروب إبادة على أقلّيات وأغلبيات عرقية وطائفية. في القرن الحادي والعشرين، بدأ يتضح للشعوب العربية الحصاد المرّ الذي خلفته نظم الحكم التي تعفّنت بعد الاستقلال الوطني. وكان الربيع العربي بموجتيه في أعوام 2011 و2018 أول محاولة لتصحيح انحراف بدأ منذ أكثر من نصف قرن. من المفارقات التي سيقف أمامها التاريخ مذهولاً أنّ من يرث التستّر خلف راية تحرير فلسطين في السنوات الماضية محور يضمّ قامعي «الربيع العربي» في سورية ولبنان والعراق واليمن، بقيادة إيران التي تحتل جزراً عربيةً في الخليج العربي، ولها مطامع إمبراطورية تنافسية مع إسرائيل في العالم العربي. جدير بالذكر أنّ إيران، بلسان مرشدها الأعلى، حرصت أخيراً على التأكيد أنّ الصراع الجاري في المنطقة ما هو إلا امتداد للصراع الشيعي السني الذي انطلق بين الخليفة الأموي يزيد بن معاوية والحسين بن علي بن أبي طالب. سبق أن أكّد هذا المعنى حسن نصر الله في مناسبات مختلفة. تحت هذه الراية الطائفية أعلن القطب اليمني في محور الممانعة، أي جماعة الحوثيين المسيطرة بالقوة على العاصمة صنعاء ومدن أخرى، خطّة «التغيير الجذري»، التي تستهدف العودة باليمن إلى تقاليد (ونظام) القرون الوسطى الإمامي، الذي حكم اليمن قبل ثورة تحرّرها الوطني في ستينيّات القرن الماضي. في الوقت ذاته الذي يقود فيه القطب العراقي في المحور، أي التحالف الشيعي في العراق، معركةً فقهية وتشريعية في البرلمان من أجل تقنين زواج الأطفال. الأكثر إثارة للدهشة أنْ يعقد بعض رموز «الربيع العربي» والتحرّر الفلسطيني، من سياسيين ومثقّفين وأكاديميين، آمالاً عريضة على أطراف ذلك المحور، الذين لهم أدوار موثّقة في اغتيال أقرانهم وسجنهم ونفيهم، في لبنان والعراق واليمن وسورية وإيران. هذه أزمة لا تتعلّق بأشخاص لهم دوافعهم في تبنّي المواقف والانحيازات، التي قد يرونها لسبب ما مناسِبة، لكنّها وثيقة الصلة بأزمة انْسداد عميقة وشاملة في العالم العربي. أزمة بدأت مع فقدان البوصلة والطريق منذ السنوات الأولى للتحرّر من الاحتلال الأجنبي. فقدان الطريق إلى فلسطين هو أحد أعراضها وليس هو جوهر الأزمة. آمل أن تبادر إحدى المؤسّسات العربية التي تتسم بالرصانة والعمق والقبول بتبني إجراء حوار معمّق بين الفعاليات الفكرية والسياسية والثقافية في العالم العربي حول هذه القضايا.

(حقوقي مصري)

في تعقيدات الموقف الإيراني من الحليف السوري

سميرة المسالمة

تفرض الحرب منطقها على المحيطين بها، سواء انخرطوا فيها أطرافاً متصارعةً، أو ضحايا، أو اختاروا الحيادَ بشكليه الإيجابي أو السلبي، أيّ الدعم المعنوي الذي لا يثمر شيئاً، أو تجاهلاً صامتاً، وكأنّهم يعيشون في كوكب آخر. لكن في المحصلّة من لا تطاوله شظايا الحرب تدركه منعكساتها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. ما يعني أن الحرب الدائرة في غزّة ولبنان لن تقتصر آثارها داخل حدود البلدَين، أو على الشعبَين الفلسطيني واللبناني فحسب، فالمنطقة برمتها آيلة للسقوط تحت وقع الضربات الإسرائيلية المتلاحقة، وهي ضربات تستند إلى تعريف موسّع لأمنها القومي، الذي لم يعرف حدوده، ومقياس حساسيته من سياسات أيّ دولةٍ لا تدين لها بالولاء الصاخب، ما يُبدّد مبدأ التقيّة السياسية، الذي مارسته الأنظمة والدول والأحزاب على مدار زمن الصراع العربي الإسرائيلي، وصولاً إلى ادّعاءات الاصطفاف خلف محور المقاومة أو مجانبته.

وسورية ليست استثناء من هذا المحيط المضطرب، أو مستثناة من تداعيات هذه الحرب، سواء أعلنت مشاركتها الفعلية بها، أو قرّرت الصمت العسكري والسياسي والديبلوماسي والإعلامي حيالها، فهي في الأحوال كلّها منخرطة فيها، بغضّ النظر عن ترجمة ذلك تحرّكاً عسكرياً ملموساً على أرض الواقع، أو بقيت مجرّد مسرح عمليات لتبادل الرسائل النارية بين أطراف الحرب الرئيسيين من إيران إلى التنظيمات والمليشيات المحسوبة عليها. وتحييد إسرائيل لسورية في إعلان حربها الحالية على حزب الله، وعلى مواقع عسكرية إيرانية داخل الأراضي السورية، لا يعني أنّها تملك ضمانةً دائمةً لبقائها خارج الاستهداف المباشر، في ظلّ احتفاظ إيران بمواقعها وموقعها السيادي داخل مؤسّسات النظام السوري العسكرية والاقتصادية والثقافية، ما يعني أنّ تحييدها حتّى الآن، بالقدر الذي هو قرار إسرائيلي، هو قرار إيراني أيضاً، وهو مرهون بما تحمله الأيام المقبلة من تطوّرات باتجاه التصعيد المباشر، أو التسوية الرابحة.

> بحسب الفاينانشال تايمز، تمدّد حزب الله خارج لبنان ما أدّى إلى تحوّله كتاباً مفتوحاً أمام المخابرات الإسرائيلية

> دفع الشعب الفلسطيني على مدار مسيرته من أجل التحرير ثمناً باهظاً في صراع مع أنظمة عربية تنافست في الهيمنة على القرار الوطني الفلسطيني

> لا تريد إيران مواجهة مباشرة بين النظام السوري وإسرائيل، حفاظاً على غطاء جغرافي لأذرعها يوفّره لها النظام

وإذا كانت تصريحات الرئيس السوري بشار الأسد، خلال استقباله وزير خارجية إيران عبّاس عراقجي، السبت الماضي، لا تحمل جديداً في موقفه الشكلي من مساندة حركات المقاومة ضدّ إسرائيل، فإنّه في الوقت نفسه لم يبدِ أيّ استعداد لانتهاك اتفاقية فكّ الاشتباك الموقّعة مع إسرائيل عام 1974، التي جُدِّدت عام 2018 برعاية روسية أميركية في الأردن، على خلفية مساعي روسيا لاستعادة الأراضي الخارجة عن سيطرة النظام في أعقاب الثورة السورية، التي بدأت من درعا عام 2011، ما سمح له باستعادة محافظة درعا من سلطة الفصائل المسلّحة، ما يعني أنّ المساندة لن تخرج عن سياسة الحياد السلبي الحالي تجاه ما يحدث، فهو معني بحماية حدود إسرائيل من أيّ اعتداء يطاولها من الجبهات السورية، ما يتطلّب استمرار تفهّم إيران لهذه المهمة، التي لم يصر إلى نقدها خلال الوجود الإيراني الطويل في سورية. ولعلّ ذلك يُفسّر عدم فتح إيران معركةً مباشرةً مع إسرائيل عبر الجبهة السورية، والردّ الإيراني على إسرائيل في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول الجاري الذي انطلق من أراضيها، يُفسّر مدى حرص إيران على إبقاء النظام السوري خارج المواجهة المباشرة مع إسرائيل، حفاظاً على مصالحها وموقعها المتقدّم في المنطقة من جهة، وحفاظاً على النظام الذي يوفّر لها ولأذرعها الغطاء الجغرافي الممتدّ بين العراق ولبنان، ولهذا استقرار النظام السوري مصلحة عليا لإيران، بذلت من أجل ذلك جهوداً كبيرةً لن تفرّط فيها، وتزجه في معركة تعرف أنّ جيشه غير جاهز لخوضها، بعدما أنهكته الحرب التي خاضها ضدّ المعارضين السوريين والفصائل المسلّحة الممولة من جهات عديدة دولية وإقليمية.

وكانت إيران في السنوات السابقة كلّها أبقت على «شعرة معاوية» في صراعها مع العدو الصهيوني، فهي تعمل على إدارة الصراع بما لا يُؤدّي إلى مواجهة مباشرة، وفي الوقت ذاته لا ينزع عنها صفة العداء لها، ولهذا قسّمت أدوار حلفائها بين مواجهين مباشرين، وهم ممّن لا يتمتّعون بصفة دولتية، كحال حركة حماس في غزّة، وحزب الله في لبنان، في حين تركت رئيس النظام السوري، وهو يمثل «الدولة» في المنصّة الخلفية لممارسة دور تكتيكي واستراتيجي لدعم التنظيمات الحليفة لها، ما يجعلها حريصةً في هذه المواجهات على الإبقاء على دوره المساند لها من دون دفعه إلى مغامرة محسومة النتائج سلفاً. والرغبة الإيرانية هي للمصادفة تصبّ في مصلحة إبقاء الشعب السوري خارج أهداف الضربات الإسرائيلية التدميرية، على الرغم من أنّها لا تنطلق من هذه الرغبة، وهي تتوافق أيضاً مع الرغبة في عدم توسيع دائرة التصعيد الدولي، الذي يصبّ في ميزان قوّة إسرائيل ضدّها، فأيّ دخول لحرب دولية بين سورية وإسرائيل سيفضي إلى تدخّل أطراف عديدة مثل الولايات المتّحدة وروسيا ودول أوروبية، ما قد يفرض حينها على إيران التدخّل المباشر، وهو ما يُهدّد بقاء النظام الإيراني، أو يجعله بين نار الحرب الخارجية ضدّه والتمرّد الداخلي عليه.

إلى ذلك، يمكن النظر إلى سعي إيران إلى وقف إطلاق النار في لبنان أنّه جدّي، وهو يحمي جبهتها الخلفية (حزب الله) من الانهيار التام الذي قد يخلّ بموقعها السياسي قوةً إقليميةً يحسب حسابها في المنطقة، وكذلك قد يزيد إضعاف موقفها التفاوضي في أيّ من ملفاتها، سواء النووية أو الاقتصادية أو السياسية، ما يفرض عليها اتباع سياسة السير على حبل مشدود يهيّج مخاوف الأطراف المساندة لها والمعادية لها في آن معاً، ولكنّها تُؤدّي وصلتها كما اعتادت عليها منذ إعلان قيام محورها المقاوم لإسرائيل من دون أن تدخل أيّ معركة جادّة ومباشرة معه.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads